



الهيئة الاتحادية  
للتنافسية والإحصاء  
FEDERAL COMPETITIVENESS  
AND STATISTICS AUTHORITY



# معايير الجودة الإحصائية للسجلات الإدارية

## المرسوم بقانون رقم (6) لسنة 2015

أنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون هيئة عامة اتحادية تسمى (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء) تحل الهيئة محل المركز الوطني للإحصاء المنشأ بموجب القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2009 ومجلس الإمارات للتنافسية المنشأ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (13/209) لسنة 2009

سلسلة الأدلة المعيارية  
إصدار رقم 9 | 2012

Federal Authority | هيئة اتحادية





UNITED ARAB EMIRATES دولة الإمارات العربية المتحدة  
NATIONAL BUREAU OF STATISTICS المركز الوطني للإحصاء

سلسلة الأدلة المعيارية

# معايير الجودة الإحصائية للسجلات الإدارية

دليل رقم (9)

مايو 2012

تم إعداد وطباعة هذا الدليل  
حسب دليل نشر البيانات الإحصائية وميثاق الممارسات الفضلى  
لإعداد الإحصاءات الرسمية في دولة الإمارات العربية المتحدة

© جمادي الآخر 1433 هـ، مايو، 2012  
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي:  
المركز الوطني للإحصاء 2012م. سلسلة الأدلة المعيارية، دليل رقم (9): معايير الجودة الإحصائية للسجلات الإدارية.  
أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

جميع المراسلات توجه إلى:  
المركز الوطني للإحصاء - إدارة النشر الإحصائي - قسم المعلومات ونشر البيانات  
ص.ب 93000، أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة.

هاتف: +971 2 5592000

فاكس: +971 2 5592999

البريد الإلكتروني: info@nbs.gov.ae

الموقع الإلكتروني: www.uaestatistics.gov.ae

## الرؤية

بناء نظام إحصائي وطني حديث وفعال

## الرسالة

توفير بيانات ومعلومات إحصائية حديثة ذات جودة عالية، تساهم في صنع القرارات ورسم السياسات وتقييم الأداء

## القيم

الصدق	الدقة
العمل الجماعي	الأمانة
الإبداع	الموضوعية



## تقديم

إن المعلومات والبيانات والمؤشرات الإحصائية التي توفرها الأجهزة الإحصائية، تعتبر أحد أهم العناصر الأساسية لعملية التخطيط، ودعم اتخاذ القرارات، سواءً كان ذلك للقطاع الحكومي أو الخاص، وتعتبر السجلات الإدارية مصدراً مهماً للإحصاءات الرسمية، حيث تتزايد التوصيات الدولية بضرورة الاستفادة من بيانات السجلات الإدارية المتوفرة لدى الجهات المختلفة، وتطويرها لتخدم العمل الإحصائي الرسمي في الدولة.

وفي إطار سعي المركز الوطني للإحصاء لمأسسة العمل الإحصائي في الدولة وفق أفضل التوصيات والتجارب الدولية التي تنظم عمل المؤسسات الإحصائية الرسمية تم إصدار «معايير الجودة الإحصائية للسجلات الإدارية»، لتطوير وتحسين نوعية الإحصاءات المنتجة من السجلات الإدارية، تحقيقاً للهدف الاستراتيجي الخاص بتطوير استخدام السجلات الإدارية كأحد مصادر الإحصاءات الرسمية.

وأخيراً نأمل أن يساهم هذا الإصدار في تأسيس أنظمة لضبط جودة البيانات السجلية في الجهات المختلفة، بما يساهم في تطويرها وتأهيلها كأحد المصادر الرئيسية للإحصاءات الرسمية.

والله ولي التوفيق

راشد خميس السويدي  
المدير العام





## المحتويات

الصفحة	الموضوع	
11	مقدمة	
12	معايير جودة البنية التنظيمية الخاصة بإعداد السجلات الإدارية	أولاً
12	التحديد الواضح لمسؤولية الجهة عن تجميع البيانات السجلية للموضوع المتعلق بعملها	المعيار 1.1
12	كفاءة عملية تبادل البيانات والتنسيق بين الجهات المنتجة لها	المعيار 2.1
13	مراقبة صلة البيانات المتوفرة مع احتياجات النظام الإحصائي الوطني	المعيار 3.1
	تناسب الموارد البشرية والتسهيلات والموارد التقنية والتمويل مع متطلبات إدماج السجلات الإدارية في العمل الإحصائي	المعيار 4.1
13		
14	إعداد البيانات السجلية بمهنية واقتدار	المعيار 5.1
14	سرية البيانات الفردية (الأفراد / المؤسسات) الواردة من الجهات المدلية بالبيانات	المعيار 6.1
15	معايير جودة عمليات السجلات الإدارية ودقة بياناتها	ثانياً
15	سلامة المنهجية الإحصائية المستخدمة في إعداد بيانات السجلات الإدارية	المعيار 1.2
15	إتاحة الوثائق المتعلقة بالمفاهيم والنطاق والتصنيفات ومنهجية إعداد وتحديث البيانات.	المعيار 2.2
16	تطبيق عمليات تضمن التركيز على الجودة	المعيار 3.2
16	التقييم المنتظم لبيانات السجلات الإدارية	المعيار 4.2
18	المراجع	ثالثاً



## معايير الجودة الإحصائية للسجلات الإدارية

### مقدمة :

يعتبر مفهوم جودة الإحصاءات الرسمية<sup>1</sup> مفهوماً معقداً، ففي المناقشات الدولية الحديثة، تم توسيع المفهوم إلى ما وراء الاهتمامات التقليدية في دقة الأرقام، ليشمل الجودة الكلية في نظر المستخدمين، وجاء هذا التركيز على رأي المستخدمين من خلال الحركة الداعية إلى منهاج «الإدارة الكلية للجودة»<sup>2</sup>.

إن مفهوم الجودة الشاملة للعمل الإحصائي يعني بالضرورة تغطية الجوانب التالية:

1. سلامة البنية المؤسسية والتنظيمية للمؤسسة الإحصائية.
2. جودة وسلامة العمليات الإحصائية والعمليات المساندة لها.
3. دقة البيانات والمعلومات الإحصائية.

وانطلاقاً من ذلك فقد تم إعداد معايير الجودة الإحصائية لتحقيق مفهوم الجودة الشاملة للسجلات الإدارية، وتجدر الإشارة إلى أنه في مرحلة تطبيق هذه المعايير على السجلات الإدارية الموجودة في الجهات المختلفة، يتعين وضع مجموعة من الإجراءات والضوابط التي تساعد في تحقيق هذه المعايير، علماً بأن هذه الإجراءات والضوابط تختلف من مؤسسة لأخرى، وحتى من سجل بيانات لآخر، علماً بأن عدد من الإجراءات قد تتكرر بين السجلات الإدارية المختلفة.

وتساعد مجموعة المعايير الواردة في هذه الوثيقة، في تأسيس منظومة متكاملة لضبط جودة بيانات السجلات الإدارية للجهات المختلفة، وقد تم الاستفادة خلال إعداد هذه الوثيقة بما ورد من توصيات وتوجيهات في الأطر والأدلة والتجارب الدولية في مجال جودة البيانات بشكل عام والبيانات السجلية بشكل خاص، والتي أكدت على أن أي منظومة لضبط جودة البيانات السجلية لا بد وأن تشمل العناصر التالية:

1. ضمان استمرارية تدفق البيانات السجلية وديمومتها.
2. كفاية وشمولية وحداثة البيانات السجلية لإعداد الإحصاءات الرسمية .
3. سلامة نظم جمع البيانات وملاءمتها لإعداد الإحصاءات المطلوبة.
4. اتساق البيانات السجلية مع التعاريف والتصنيفات الإحصائية وفق المبادئ التوجيهية الدولية.

<sup>1</sup> يقصد بها الإحصاءات الصادرة عن مراكز الإحصاء الوطنية أو أي جهة حكومية ضمن النظام الإحصائي الوطني.

<sup>2</sup> أنظر إطار الإحصاءات الرسمية: استراتيجيات لإحصاءات اقتصادية واجتماعية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2006.

وفي هذه الوثيقة تم تصنيف معايير الجودة الإحصائية للسجلات الإدارية لمجموعتين:

- المجموعة الأولى: تضم معايير جودة البنية المؤسسية والتنظيمية الخاصة بإعداد البيانات السجلية.
- المجموعة الثانية: تضم معايير جودة عمليات السجلات الإدارية ودقة بياناتها.

## أولاً / معايير جودة البنية التنظيمية الخاصة بإعداد السجلات الإدارية :

**المعيار 1.1 : التحديد الواضح لمسؤولية الجهة عن تجميع البيانات السجلية للموضوع المتعلق بعملها.**

### الممارسات المقترحة :

1. وجود قانون أو قرار ينص على أن الجهة الاتحادية هي المسؤولة عن جمع البيانات المرتبطة بعملها.
2. وجود توافق ضمن مكونات النظام الإحصائي على مسؤولية الجهة عن جمع البيانات المرتبط بعملها.
3. في حال وجود سجلات إدارية لدى جهة/جهات أخرى حول نفس الموضوع، فلا بد من التنسيق مع هذه الجهة/الجهات لوضع ترتيبات لربط هذه السجلات بحيث تضمن تغطية شاملة للموضوع على مستوى الدولة.

**المعيار 2.1 : كفاءة عملية تبادل البيانات والتنسيق بين الجهات المنتجة لها**

### الممارسات المقترحة :

1. وجود قرار أو نص رسمي يقضي بقيام الجهة بتزويد المركز بالبيانات والمعلومات اللازمة لإعداد الإحصاءات الرسمية.
2. وجود إجراءات موثقة لتحقيق تدفق سهل للبيانات المطلوبة من الجهة للمركز الوطني للإحصاء في الوقت المناسب.
3. قيام الجهة بتمكين المركز من الحصول على البيانات المطلوبة لإعداد الإحصاءات الرسمية.
4. تنظيم العلاقة مع كافة الجهات الأخرى ذات العلاقة بالموضوع المرتبط بعملها، من خلال تفعيل

وتنظيم اللقاءات والحوار بين هذه الجهات، وتبادل المعرفة والأفكار لتطوير العمل الإحصائي، وتطوير آليات توفير البيانات المطلوبة للمركز لإعداد الإحصاءات الرسمية المتعلقة بذلك الموضوع.

5. تأسيس وحدة تنظيمية معنية بالإحصاء في الجهة السجلية وتسمية منسق اتصال، يقوم على تقديم المساعدة في تزويد المركز بالبيانات المطلوبة، والتنسيق فيما يخص العمل الإحصائي المشترك.

6. الاستجابة لمبادرة الربط الإلكتروني للبيانات السجلية للجهة مع المركز الوطني للإحصاء.

### المعيار 3.1: مراقبة صلة البيانات المتوفرة مع احتياجات النظام الإحصائي في الدولة

#### الممارسات المقترحة :

1. اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تلبية بيانات السجلات الإدارية الحالية لاحتياجات مستخدمي البيانات في النظام الإحصائي وعلى وجه الخصوص المركز الوطني للإحصاء.
2. تسهيل التواصل مع مستخدمي البيانات في النظام الإحصائي والمركز الوطني للإحصاء، وتعريفهم بتفاصيل البيانات المتوفرة لديهم، من حيث فائدتها ودوريتها وحداتها، مع السعي لاستطلاع رأيهم وأخذ مقترحاتهم .
3. وجود آليات لتحديد احتياجات المركز الوطني للإحصاء من البيانات الجديدة المطلوبة لإعداد الإحصاءات الرسمية، مثل وجود عملية تشاور تتم على نحو منتظم ودوري، لمراجعة مدى ملاءمة البيانات الموجودة وتحديد احتياجات المركز من البيانات الجديدة المطلوبة لإعداد الإحصاءات الرسمية.

### المعيار 4.1 : تناسب الموارد البشرية والتسهيلات والموارد التقنية والتمويل مع متطلبات إدماج السجلات الإدارية في العمل الإحصائي

#### الممارسات المقترحة :

1. توفير العدد المناسب من العاملين للقيام بالمهام المطلوبة لإعداد وتجهيز البيانات للأغراض الإحصائية.
2. توفر المؤهلات الملائمة لدى العاملين للقيام بالمهام الإحصائية المطلوبة لإدارة وتطوير السجلات الإدارية، وتطوير مهاراتهم للقيام بتلك المهام .

3. توفير الموارد التكنولوجية والتقنية المناسبة لإعداد وتجهيز البيانات السجلية المطلوبة لإعداد الإحصاءات الرسمية وفقاً لمتطلبات المركز الوطني للإحصاء.
4. توفير التمويل المناسب لإعداد وتجهيز البيانات السجلية.

## المعيار 5.1: إعداد البيانات السجلية بمهنية واقتدار

### الممارسات المقترحة:

1. تحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة لرفع مهارات العاملين في مجال السجلات، وتأهيلهم ووضع خطة التدريب اللازمة لذلك.
2. توفير التدريب المنتظم أثناء العمل على منهجية وأساليب إعداد بيانات السجلات الإدارية وتطوير جودتها، وذلك بهدف تعزيز وتأهيل ورفع قدرات العاملين في كافة المؤسسات المنتجة للبيانات والمعلومات الإحصائية.
3. المشاركة في ورش العمل والدورات التدريبية، التي يعقدها المركز الوطني للإحصاء، لتنمية وتطوير القدرات الإحصائية لدى العاملين في السجلات الإدارية لدى جميع الجهات.
4. وجود إجراءات وأنشطة تشجع ثقافة التميز لدى العاملين في الجهة بشكل عام والقائمين فيها على إدارة السجلات الإدارية بشكل خاص.
5. إعداد السجلات الإدارية وإدارتها وفق منهجية واضحة وموثقة، تشمل المفاهيم والتصنيفات وإجراءات العمل وآليات التحديث وغيرها.
6. إبلاغ المركز عند الرغبة بتغيير نموذج جمع البيانات المستخدم في الجهة أو تغيير آلية الجمع أو تغيير في المفاهيم المستخدمة.

## المعيار 6.1: سرية البيانات الفردية (الأفراد / المؤسسات) الواردة من الجهات المدلية بالبيانات . الممارسات المقترحة:

1. ضمان الحفاظ على سرية البيانات الفردية الواردة من الجهات المزودة بالبيانات.
2. وجود قواعد ولوائح تنظيمية لحماية سرية البيانات قد تتضمن توقيع جزاءات على العاملين الذين يفصحون عن البيانات السرية للأفراد أو المؤسسات وغيرها.
3. عدم السماح بالاطلاع على البيانات الفردية إلا من قبل العاملين الذين يحتاجون تلك المعلومات

لأداء مهامهم الإحصائية.

## ثانياً / معايير جودة عمليات السجلات الإدارية ودقة بياناتها :

### **المعيار 1.2: سلامة المنهجية الإحصائية المستخدمة في إعداد بيانات السجلات الإدارية**

#### الممارسات المقترحة :

1. توافق المفاهيم والتعاريف الإحصائية المستخدمة في إعداد السجلات الإدارية مع المفاهيم والتعاريف المتفق عليها وطنياً أو المعتمدة من المركز الوطني للإحصاء.
2. شمولية نطاق تغطية السجلات الإدارية للموضوع المرتبط بعمل الجهة.
3. توافق التصنيفات الإحصائية المستخدمة في إعداد السجلات الإدارية مع التصنيفات المتفق عليها وطنياً أو المعتمدة من المركز الوطني للإحصاء.
4. توفير معلومات عن مدى اختلاف السجلات الإدارية عن المعايير الإحصائية المعتمدة من المركز الوطني للإحصاء والعمل على التقليل من هذه الاختلافات.

### **المعيار 2.2 : إتاحة الوثائق المتعلقة بالمفاهيم والنطاق والتصنيفات ومنهجية إعداد وتحديث البيانات**

#### الممارسات المقترحة :

1. توفير معلومات كافية عن هيكلية بيانات السجلات الإدارية وعن المنهجية المستخدمة في جمعها وإدارتها وتحديثها.
2. توفير معلومات كافية عن المفاهيم والتعاريف والتصنيفات المستخدمة وغيرها من الجوانب والإجراءات الهامة.
3. توفير المساندة والدعم للمركز متى اقتضت الحاجة ودون تأخير وعلى أساس من المعرفة الجيدة.
4. تحديد جهة التواصل والاستفسار مع الجهة / المركز (بالبريد أو الهاتف أو الفاكس أو البريد الإلكتروني) في كافة النشرات الصادرة عنها.

## المعيار 3.2: تطبيق عمليات تضمن التركيز على الجودة

### الممارسات المقترحة :

1. وجود إجراءات لإعداد بيانات السجلات الإدارية تضمن تقليص الأخطاء التي يمكن حدوثها.
2. إجراء مراجعات دورية للإجراءات الداخلية لضمان استمرار جودة عملية إعداد البيانات.
3. تطبيق الجهة - خاصة الوحدة التنظيمية المعنية بالإحصاء فيها - معايير جودة البيانات ومتابعة تطبيق أنظمة وإجراءات ضبط الجودة عليها.
4. تبني الأطر الإحصائية العالمية أو الوطنية المتعلقة بالجودة، و تطوير دليل خاص بضمان جودة البيانات في الجهة.
5. تطبيق عمليات المراقبة والمراجعة الدورية لبيانات السجلات الإدارية.
6. توفير إرشادات توضح طرق ضبط جودة بيانات السجلات الإدارية.
7. اتخاذ الإجراءات التحسينية لجودة بيانات السجلات الإدارية لضمان الدقة والتقيد بالمفاهيم والتصانيف المطلوبة لتلبية متطلبات واحتياجات المركز الوطني للإحصاء، بما فيها إتاحة البيانات للمركز الوطني للإحصاء في الوقت المناسب.

## المعيار 4.2 : التقييم المنتظم لبيانات السجلات الإدارية

### الممارسات المقترحة :

1. تقييم مدى الدقة والحدثة والشمول في بيانات السجلات الإدارية فيما يخص إعداد الإحصاءات الرسمية.
2. شمول وتقييم البيانات التي يتم جمعها وفقاً لنطاق عمل الجهة ورصد حالات نقص التغطية.
3. فحص الاتساق الداخلي لبيانات السجلات الإدارية والقيام بعملية تقييم منتظم لدقة هذه البيانات.
4. فحص اتساق الإحصاءات ومنطقيتها عبر فترات زمنية معقولة، من خلال مقارنة البيانات والنتائج المعدة من السجلات الإدارية مع بيانات السلاسل الزمنية والتحقق من منطقيتها.
5. فحص اتساق الإحصاءات المنتجة من بيانات السجلات الإدارية مع إحصاءات أخرى ذات علاقة صادرة أو معدة من قبل الجهة أو من قبل المركز الوطني للإحصاء.



6. فحص اتساق الإحصاءات المنتجة من بيانات السجلات الإدارية ومنطقيتها مع إحصاءات أخرى موثوقة وذات علاقة صادرة عن جهات أخرى.
7. إجراء مقارنات ومطابقات ثنائية مع بيانات البلدان الأخرى.
8. تقييم الاختلافات الإحصائية في البيانات وفهم أسبابها واتخاذ الإجراءات المناسبة وفقاً لذلك.
9. إتاحة نتائج التقييم للمركز للاسترشاد بها خلال عملية إعداد الإحصاءات الرسمية.

## ثالثاً / المراجع :

1. صندوق النقد الدولي، إدارة الإحصاءات، 2003 ، «إطار تقييم جودة البيانات لأغراض إحصاءات الحسابات القومية»، واشنطن.
2. المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، 2010 « دليل النظام الإحصائي الأوروبي لتقارير الجودة»، هلسنكي.
3. صندوق النقد الدولي، إدارة الإحصاءات، 2002 ، «مرشد إلى النظام العام لنشر البيانات»، واشنطن.
4. الأمم المتحدة، 2003، «Statistical Confidentiality and Access to Microdata».
5. الأمم المتحدة، 1994 ، المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، نيويورك.



